

## شروط وأحكام فتح حسابات الشركات والمؤسسات (الأصالة)

أولاً: تعريفات

المقدمة:

تأخذ كافة المصطلحات الواردة في هذه الاتفاقية المعاني المحددة لها ما لم يقتض سياق النص غير ذلك. كما تأخذ كافة المصطلحات الواردة بصيغة المفرد صيغة الجمع والعكس، وتأخذ كافة المصطلحات الواردة بصيغة المذكور صيغة المؤنث والعكس. وتشكل التعريفات جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ويتم تفسيرها وفقاً لسياق النص الوارد فيها.

"الحساب" يعني حساباً يفتحه العميل في أي وقت لدى البنك أو يفتحه البنك نيابة عن العميل بالبريد السعودي أو بأي عملة أخرى، وتشمل هذه الاتفاقية حساباً آخر أو حسابات أخرى يفتحها نفس العميل.

"اتفاقية فتح الحساب" (و يشار إليها فيما بعد بـ "الاتفاقية") تعني أي شكل من أشكال التفويض و/ أو الطلب (سواء كان ينص على فتح حساب أو غير ذلك) يقوم البنك بناء عليه بفتح حساباً أو حسابات للعميل. "رموز التفويض" تعني أي مما يلي:

\* واحد أو أكثر من الرموز السرية التي يعطيها البنك للعميل كتابياً أو إلكترونياً أو بأي شكل آخر.

\* أي قيمة مستخرجة بناء على الرموز السرية المذكورة أعلاه أو بناء على كلمات السر أو كليهما، والتي تترفق بتعليمات صادرة من العميل، ويعتبرها البنك حساباً يراه وحده مناسباً، إنباتاً بأن تلك التعليمات قد صدرت من العميل وأنها تعليمات موثوقة.

"الشخص المفوض/المسمى" يعني شخصاً يفوضه العميل بالقيام بأعمال معينة فيما يتعلق بالحساب والخدمات التي يقدمها البنك بموجب هذه الاتفاقية.

"البنك" أو "البنك السعودي للاستثمار" يعني البنك السعودي للاستثمار أو أي من أو كافة فروعه.

"العميل/صاحب الحساب" يعني مقدم طلب فتح حساب بموجب هذه الاتفاقية التي تخضع لها العمليات في الحساب (أو الحسابات) التي يقوم البنك بتنفيذها.

"الشركة المؤسسة" تعني المؤسسات الاعتبارية والشركات المسجلة في المملكة العربية السعودية كالمؤسسة ذات الملكية الفردية، وشركات التضامن، والشركات المحدودة/المختلطة، والمؤسسات، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، والشركات المساهمة، أو فروع الكيانات الاعتبارية المشابهة المسجلة خارج المملكة العربية السعودية وشركات التضامن القائمة حسب الأصول بموجب اتفاقية شراكات تضامنية.

"الخدمات المصرفية الإلكترونية" أو "الخدمات المصرفية عبر الإنترنت" أو "الخدمات المصرفية الهاتفية" تعني الخدمات التي يقدمها البنك والتي تتيح للعميل إمكانية الوصول عبر الهاتف أو إلكترونياً أو عبر الإنترنت إلى سجلات البنك للأغراض التالية:

\* الحصول على معلومات عن حسابيه (حساباته)

\* تحويل النقود من حسابيه (حساباته)

\* سداد المدفوعات للغير

\* طلب كشف حساب ودفاتر شيكات

\* الاستفادة من الخدمات الأخرى التي يمكن أن يقوم البنك بتوفيرها من حين إلى آخر

"الشروط والأحكام الخارجية" تعني أي شروط وأحكام، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أي اتفاقية فتح حساب، أو اتفاقية تسهيلات (اتتمانية، أو غيرها) وفق الأحكام الشرعية، أو اتفاقية خدمات مصرفية إلكترونية، أو أي شروط وأحكام أخرى يتم الاتفاق بشأنها والتوقيع عليها حسب الأصول بين العميل والبنك و يقر العميل بأنها تضاف إلى شروط وأحكام هذه الاتفاقية والتي تحكم العلاقة بين العميل والبنك.

"الأدوات" تعني الشيكات المصرفية، والشيكات، والكمبيالات، والسندات الإذنية، وأوامر الدفع، والأدوات غير النقدية الأخرى المسحوبة، أو الموقعة، أو المحررة، أو المقبولة من العميل أو الشخص المفوض/الأشخاص المفوضين نيابة عنه.

"مقدم خدمة الإنترنت" يعني المنشأة التي تقدم للعميل خدمة التوصيل بالإنترنت.

"التعليمات الموثوقة" تعني التعليمات الصادرة من العميل للدفع للغير أو للتداول بدون اتباع العميل للقيود على "المكالمات" الآمنة، أو قيود "رمز التفويض"، أو قيود "المدفوعات مسبقة التحديد".

"كلمة السر" تعني رمزاً سرياً، سواء أعطاه البنك للعميل بشكل مبدئي، أو سواء اختاره العميل بنفسه، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أجهزة الترميز المتزامن أو وسائل الأمن الأخرى.

"رسم الشيك المرتجع" يعني الرسم الذي يتقاضاه البنك عادة على الشيكات المسحوبة على الحساب والتي يقوم البنك بإعادتها.

"مؤسسة النقد" تعني مؤسسة النقد العربي السعودي في المملكة العربية السعودية

"الخدمة" أو "الخدمات" تعني أي من أو كافة الخدمات التي يقدم العميل بطلبها و يقوم البنك بتقديمها بموجب شروط وأحكام اتفاقية الخدمات المصرفية الإلكترونية و/ أو أي اتفاقية أخرى تتعلق بالخدمات.

"المدفوعات للغير" تعني أي تعليمات يصدرها العميل للبنك من خلال أو فيما يتعلق بالخدمة لسداد أو تحويل أموال إلى طرف ثالث أو إلى حساب طرف ثالث.

"رموز هوية المستخدمين" تعني الرموز أو القيم السرية التي يختارها البنك و يقوم بتزويد العميل بها إما كتابياً، أو إلكترونياً، أو بأي شكل آخر والتي يستخدمها العميل فيما يتعلق بكلمات السر أو رموز التفويض للتمكن من الدخول إلى الخدمة.

ثانياً: اتفاقية الحساب

عمليات الحساب

1- الإيداعات:

(1-1) إيداع الأموال: الأموال المودعة لدى البنك في حكم القرض فيحق للعميل استخدام هذه الأموال المقيدة في حسابيه مع ضمان البنك و إلزامه بدفعها عند الطلب و لا يستحق العميل عوائد على تلك الأموال لحرمه ذلك شرعاً.

وتكون كافة الشيكات والأدوات المودعة في الحساب مشروط قيدها بتحصيلها نقداً أو بشكل من أشكال السيولة وسدادها للبنك في مكاتبه. ويكون للبنك الحق في أن يخصم من الحساب مبلغ أي شيك أو أداة أخرى سبق قيدها قيدها داناً في الحساب و تم رفضها بعد ذلك. و لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة ناتجة عن إهمال، أو خطأ، أو سهو، أو الخ من جانب أي بنك تحصيل أو مراسل محلي أو أجنبي. و لا يعطي العميل حرية التصرف بأي إيداعات إلا بعد استلام البنك لقيمتها النقدية. و يحق للبنك في أي وقت وحسب تقديره المطلق أن يرفض أي إيداعات و/ أو أن يضع حداً على المبلغ المودع، و/ أو أن يعيد المبلغ المودع أو أي جزء منه.

(1-2) الإيداع في البنك بواسطة البريد أو الحوالات أو شخصياً: لا يجوز إيداع أي ودائع شخصياً لدى البنك إلا باستخدام النموذج القياسي المعتمد من البنك. و لا يعطي العميل حرية التصرف بأي إيداعات مهما كانت إلا بعد استلام البنك لقيمتها النقدية. و لكن على الرغم مما سبق ذكره، يحق للبنك في أي وقت وحسب تقديره المطلق أن يرفض أي إيداعات و/ أو يضع حداً على المبلغ المسموح بإيداعه، و/ أو أن يعيد المبلغ المودع أو أي جزء منه. و يجب أن تكون الإيداعات بنفس عملة الحساب (الحسابات) ما لم يوافق البنك على غير ذلك. إذا قيد البنك قيمة الشيك للعميل قبل تحصيله فهو من باب القرض الحسن الذي يحدده الشيك للبنك.

2- السحب على المكشوف: لا يجوز بتأتم السحب على المكشوف من الحساب.

(2-1) تتم إعادة الشيكات التي تتسبب في كشف الحساب و يقيد على الحساب "رسم الشيك المرتجع" الذي يتقاضاه البنك عن كل شيك مرتجع.

(2-2) إذا تم السحب على المكشوف من الحساب لأي سبب كان بما في ذلك على سبيل المثال أي من وكافة التزامات العميل الناشئة عن استخدام التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك يكون رصيد السحب على المكشوف واجب السداد من العميل إلى البنك فوراً عند أول طلب يتلقاه العميل من البنك و لا يجوز أن يرتب البنك على ذلك أي فائدة.

(3-2) إذا قبل البنك شيكاً و تسبب ذلك في كشف الحساب، يكون العميل ملزماً بالقيام فوراً و عند الطلب بسداد مبلغ الرصيد المكشوف للبنك و يلتزم العميل بأن يدفع رصيد الحساب المكشوف عند أول طلب يتلقاه من البنك، و يكون العميل مديناً للبنك بجميع الرصيد المدين.

3- إيقاف دفع شيك: يحق للعميل أن يطلب من البنك (وفقاً لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي)، وضع امر إيقاف دفع على شيك مسحوب على الحساب إذا قام العميل بإبلاغ البنك بالبريد أو بتعبئة نموذج أمر إيقاف الدفع و تقديمه للبنك بشرط أن لا يكون قد سبق صرف الشيك. ويصبح امر إيقاف الدفع ساري المفعول بعد أن يسجله البنك في سجلاته المحاسبية، و يظل ساري المفعول لفترة كما هي محددة في الأنظمة المعمول بها. و لكي يصبح أي امر إيقاف ساري المفعول، يجب أن يتضمن رقم الحساب، و رقم و تاريخ الشيك، و اسم المدفوع لأمره، و القيمة و يجب على العميل أن يحمي البنك من أي مسؤولية عن أي خسارة أو مطالبة تنشأ فيما يتعلق بتعليمات أمر الإيقاف الصادرة من العميل. و لا تكون أوامر الإيقاف الموضوعية على الشيكات والصادرة من العميل مقبولة من البنك إلا بعد أن يقوم العميل بالتوقيع على النموذج الذي يعتمد عليه البنك. و يتحمل العميل وحده المسؤولية في هذا الصدد.

4- الكشوفات و الإشعارات: يرسل البنك للعميل كشوفات الحساب (الحسابات) و الإشعارات المكتوبة بالعمليات التي تتم على الحساب و ذلك وفقاً للإجراءات العادية المتبعة لدى البنك. و يوافق العميل على مراجعتها و إشعار البنك في حينه بأي أخطاء يدعي ظهورها في أي كشف حساب أو إشعار. فإذا لم يتم العميل بإبلاغ البنك خلال ثلاثين (30) يوماً (1) من تاريخ إرسال البنك للكشوفات أو الأشعار، أو (2) من آخر تاريخ وارد في كشف الحساب، يعتبر العميل قد استلم الكشوفات و الإشعارات و وافق على كل قيد فيها و على الرصيد المذكور موافقة نهائية و غير قابلة للنقض.

5- العنوان البريدي: يرسل البنك كافة الكشوفات و الإشعارات و المراسلات الأخرى المكتوبة على العميل بالبريد على عنوان العميل المذكور في هذه الاتفاقية أو على أي عنوانين أخرى يقوم العميل بإبلاغ البنك بها كتابة مع الإشارة بالتحديد إلى رقم الحساب. و لا يكون البنك ملزماً بأي مسؤولية تترتب عن أي تأخير أو ضياع لأي بريد يرسل إلى العميل على العنوان المذكور في هذه الاتفاقية أو أي عنوان آخر يتم إبلاغ البنك به كتابة.

6- الفترة المحدودة للاحتفاظ بالسجلات و الشيكات أو أي من المستندات: يكون العميل مسؤولاً عن الاحتفاظ بكشوفات الحساب الشهرية و كافة الإشعارات المتعلقة بالحرارة في حسابيه (حساباته). و يقوم البنك بشكل دوري بتحويل نسخة من الكشوفات التي سجلات محفوظته على ميكرو فيلم أو سجلاته على وسائط إلكترونية أخرى ويتخلص من الكشوفات أو أي من المستندات الأصلية دون إرسال إشعار للعميل. و بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ البنك بشيكات العميل المسحوبة على و المخصصة من الحساب حتى نهاية الشهر الثاني بعد ائفال كل سنة تقويمية كاملة يكون حساب العميل خلالها مفتوحاً لدى البنك، و بعد ذلك، وما لم يتلق البنك طلباً كتابياً مسبقاً من العميل بأن يقوم البنك بتسليم العميل بشيكاته المسحوبة على و المخصصة من الحساب، يتم تحويل الشيكات إلى سجلات محفوظات للبنك على ميكرو فيلم أو سجلاته على وسائط إلكترونية أخرى، و يتم اتلاف الشيكات الأصلية دون إرسال إشعار للعميل. و يمكن أن يقوم البنك في أي وقت بإتلاف كافة سجلات الميكرو فيلم أو الوسائط الإلكترونية الأخرى التي تحتوي على صور الكشوفات و الشيكات المسحوبة على و المخصصة من الحساب، و التي يزيد عمرها عن ست سنوات، و ذلك وفقاً لسياسة البنك المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات و الشيكات دون إرسال إشعار للعميل. و يجوز للبنك تغيير الفترات الزمنية المنصوص عليها في هذه الفقرة بناء على توجيهات مؤسسة النقد بموجب أنظمة و لوائح مؤسسة النقد.

بهذا يقر العميل و يوافق على أن دفاتر البنك و سجلاته و حساباته تعتبر نهائية و ملزمة له و يوافق على التنازل عن أي حق يمكن أن يكلفه له القانون، و أي حق في الاعتراض أو النقص بناء على أي سند أو أساس نظامي مهما كان، و أي شهادة أو كشف الحساب الصادر بواسطة أجهزة كمبيوتر البنك أو بتوقيع أي من مسؤولي البنك المفوضين بالتوقيع نيابة عن البنك، و أي كشف مأخوذ من واقع سجلات البنك بما في ذلك مطبوعات الكمبيوتر و المطبوعات الإلكترونية تعتبر إثباتات نهائية و قاطعة في مواجهة العميل لصحة ما ورد فيها في أي دعوى قضائية أو غير ذلك. و يتنازل العميل بما لا يقبل النقص عن الحق الذي يمكن أن يجيز له طلب تدقيق دفاتر البنك وحساباته و سجلاته من قبل أي محكمة أو أي شخص أو طلب إطلاع المحكمة على سجلاته أو دفاتره أو حساباته. و يشمل التنازل الوارد هنا تنازل العميل المطلق عن أي حق يكلفه له القانون أو غير ذلك للإعتراض على صحة التوقيع في أي من عمليات البنك أو صلاحية أو صحة التوقيع على تلك العمليات.

بهذا يوافق العميل على أن الرسائل و البرقيات و التلكسات و رسائل الفاكس و صور الميكرو فيلم و مطبوعات الكمبيوتر و النسخ المصورة و التي يمكن أن يبرزها البنك على أنها مستخرجة من الملفات و الدفاتر و السجلات و الحسابات تعتبر أدوات قانونية إرشادية و تشكل الإثباتات قاطعة على صحة العقود الخاصة بها، و بهذا يتنازل العميل بما لا يقبل النقص عن أي حقوق قانونية مهما كانت يمكن أن تكون مكفولة له سواء قانوناً أو غير ذلك لتقديم أي اعتراضات على ذلك.

7- الدعاوى القضائية: إذا أصبح الحساب أو الحسابات عرضة لأي استفسارات قانونية أو دعاوى قضائية أو مطالبات متعارضة، يحق للبنك تقييد أو إيقاف استخدام الحساب أو الحسابات و احتجاز الرصيد الدائن وفقاً لتقديره المطلق و دون إشعار للعميل إلى حين تلقي توجيهات كتابية خلافاً لذلك من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو إلى حين صدور أمر قضائي، أو قرار تحكيمي ملزم، أو التوصل إلى اتفاق كتابي بين كافة أطراف المطالبة، أو أي إثباتات مستندية أخرى مقبولة للبنك.

8- خصم الرسوم ، الخصم المتقابل : يوافق العميل على انه يحق للبنك و دون الرجوع الى العميل أن يخصم من الحساب كافة المصاريف و الرسوم و العمولات و الضرائب و قيمة الطوابع التي يدفعها او يتكديها البنك او مراسلوه و أي رسوم حكومية أخرى يتم دفعها نيابة عن العميل. و يوافق العميل و يفوض البنك بأنه اذا لم يتم العميل بسداد أي مديونية للبنك بالكامل و في الموعد المحدد، بما في ذلك أي مبالغ يدين بها على سبيل التعويض كما هو منكر في القسم "الثالث"، الفقرات 2 و 10، و في القسم "سادسا" الفقرة 10 أي التزامات مهما كانت مستحقة للبنك ، يجوز للبنك في أي وقت و حسب تقديره المطلق و دون اشعار أن يقوم خصم تلك المديونية/الإلتزامات من أي رصيد داندن في الحساب أو أي حساب آخر للعميل لدى البنك . و يوافق العميل على أن يكون للبنك كامل الحق في إقامة حساب لا يتجزأ ، كما يكون للبنك الحق في أي وقت و دون سابق إشعار و دون حاجة الى الرجوع الى العميل و دون الحصول على موافقة مسبقة منه، بتنفيذ أي خصم متقابل بين كافة الحسابات العائدة للعميل . و اذا كان أي من تلك الحسابات بعمله أجنبية ، يحق للبنك تحويل كامل أو أي جزء من ارصدة تلك الحسابات دون إشعار مسبق للعميل بالسعر الذي يراه البنك مناسباً.

و بالإضافة الى ما ورد آنفاً ، يجوز للبنك دون أي إلتزام بإعطاء العميل إشعاراً مسبقاً ، ان يقوم ببيع أي اوراق مالية أو ممتلكات قدمها العميل للبنك، و استخدام العوائد لتسوية أي مبلغ واجب السداد من العميل للبنك . و يظل العميل ملزماً بأن يدفع الفرق اذا كانت العوائد المذكورة غير كافية لتغطية مديونيته . و تكون حقوق البنك المتخصص عليها في هذه الفقرة مضافة الى أي حقوق أخرى بموجب هذه الشروط و الأحكام و بموجب أي نموذج أو نماذج طلب مقدمة من العميل للبنك ، او بموجب القوانين و الأنظمة المعمول بها.

كما يفوض العميل البنك تفويضاً مطلقاً و غير قابل للفضض باتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة وفقاً لأحكام هذا البند مباشرة دون الرجوع اليه . و يوافق العميل كذلك على انه يجوز للبنك استخدام اي ضمان يقدمه العميل للبنك او يقدم الى البنك نيابة عن العميل لأي من الأغراض لتسديد أي مبلغ مستحق للبنك على العميل بعد ممارسة البنك لحقوقه المقاصة المذكورة.

9- **الكلاء المفوضون، التوكيل:** في حالة تقديم خطاب توكيل للبنك لتعيين وكيل لتشغيل الحساب و يرى البنك أن هناك أسساً كافية تدعوه للإعتقاد بأن العميل هو الذي قام بتوقيع التوكيل ، يحق للبنك الاعتماد على ذلك التوكيل و لا يكون ملزماً او مسؤولاً بموجب اشعار عن أي نواقض قانونية فيما يتعلق بمحتويات أو اجراءات التنفيذ او عن عدم وجود مصادقة كتابة عدل على خطاب التوكيل ، وبهذا يفوض العميل البنك بما لا يقلل النقص بالاعتماد على خطاب التوكيل و قبول كافة الشيكات و الأدوات المسحوبة على الحساب من قبل الشخص الذي منح له التوكيل بغض النظر عما اذا كانت تلك الشيكات او الأدوات واجبة الدفع لأمر صاحب/أصحاب الحساب او لأمر الوكيل، او غير ذلك ، و يعتبر التوكيل ساري المفعول بالكامل إلى ان يتلقى البنك إشعاراً كتابياً من العميل بإلغاء التوكيل . و بهذا يتعهد العميل بحماية البنك من أي من وكافة المطالبات و الإلتزامات التي يدفعها او يتكديها البنك نتيجة الاعتماد على خطاب التوكيل و تشغيل الحساب من قبل الوكيل.

10- **في حالة الوفاة ، أو الإفلاس ، أو فقدان الأهلية القانونية:** في حالة الوفاة و/أو الإفلاس و/أو فقدان الجزئي أو الكلي للأهلية لشريك او مساهم او مالك حساب، يقوم البنك بتجميد/إيقاف كافة العمليات على الحساب ولا يدفع أي نقود للعميل الى حين استيفاء ما يلي حسبما تكون الحالة و لما فيه رضى البنك وفقاً لتقدير البنك المطلق.

(1-10) في حالة وفاة شريك او مساهم او مالك حساب ، يجب أن يقوم ورثة المتوفي و/ أو الأشخاص اصحاب الحق في التركة بتقديم مستندات مطالبته و تشمل: صك الورثة ، الوكالة ، الولاية وفقاً للقانون و استيفاء كافة الشروط المنصوص عليها نظاماً.

(2-10) في حالة فقد الجزئي أو الكلي للأهلية القانونية لشريك او مساهم او مالك حساب، يتم رفع الحجز عن الحساب بعد تعيين شخص من قبل الجهة القضائية المختصة و ضمن حدود الصلاحيات الممنوحة لذلك الشخص للتصرف كشريك او مساهم او مالك حساب.

(3-10) في حالة الإفلاس، يقوم البنك بتنفيذ التعليمات التي يتلقاها من مصفي التعلية و من المحكمة المشرفة على التعلية.

(4-10) في حالة عدم سريان مفعول او إلغاء السجل التجاري للعميل لأي سبب كان ، لا يتم الإفراج عن أي أموال مؤفدة في الحساب إلا بعد استلام البنك لسجل تجاري صحيح للعميل أو أمر قضائي/تعليمات قضائية.

11- **المفوضون بالتوقيع:** على الرغم من أي معلومات خلاف ذلك في أي إعلان عام، يحق للبنك الاعتماد على التعليمات للبنك فيما يتعلق بالمفوضين بالتوقيع الى ان يقوم المفوضين بإلغاء تلك التعليمات كتابة و تقديم الإلغاء للبنك و إقرار البنك باستلام الإلغاء . و لا يكون البنك ملزماً بالاستفسار فيما يتعلق بالشيكات و الأدوات واجبة الدفع الى أي مفوض بالتوقيع.

12- **العلة الأجنبية:** اذا كان الحساب بعمله أخرى غير الريال السعودي، يمكن بناءً على طلب العميل أن يتم ايداع الأرصدة الدائنة باسم البنك لدى بنوك مراسلة داخل او خارج البلاد بتلك العملة مع تحمل العميل للمخاطر و على مسؤوليته ، و يقبل العميل بمخاطر كافة القيود القانونية أو الادارية المفروضة حالياً او التي تفرض فيما بعد فيما يتعلق بصرف أو تحويل تلك العملة الأجنبية و كافة الضرائب او الرسوم التي تفرضها بلد تلك العملة . و يجوز السحب من الحساب بتلك العملة بموجب شيك بالشكل الذي يعتمد البنك او بواسطة حوالة بنظام سويفت SWIFT او بحوالة توكسية ، و بالسحب النقدي الى المدى الذي يوافق عليه البنك.

13- **إغلاق الحساب :** يجوز للعميل أو البنك إغلاق الحساب في أي وقت . فاذا رغب العميل في إنهاء علاقته بالبنك، يجب عليه أن يقدم طلباً لإغلاق حسابه و أن يقوم بإعادة الشيكات ، و التي يقوم البنك بإتلافها . و يدفع البنك عند ذلك للعميل كامل الرصيد الدائن الموجود في الحساب . و لكن يمكن أن يرفض البنك طلب العميل في حالة وجود عمليات نشأت اثناء وجود الحساب و بموجب صلاحية تشغيل الحساب ، مثل خطاب الضمان ، و خطاب الاعتماد ، أو غيرها مهما كانت قيمتها المالية و مدة صلاحيتها و التي تملئ استمرار الحساب لتسوية تلك الإلتزامات حسبما يراه البنك و وفقاً لتقديره المطلق.

يحق للبنك أن يقوم بإيقاف او رفض فتح أي حساب دون إبداء الأسباب . و يحق للبنك في أي وقت و حسب تقديره المطلق و بموجب إشعار كتابي للعميل ان يقوم بإيقاف الحساب او طلب التسوية الفورية للحساب دون إبداء أي اسباب ودون أن يتحمل أي مسؤولية نتيجة لذلك . و في مثل تلك الحالة، يرسل البنك بالبريد الى العميل شيكاً بالرصيد الدائن بعمله الحساب. كذلك يحق للبنك بموجب إشعار كتابي موجه الى العميل ان يقوم بإيقاف الحساب اذا بقي رصيد الحساب صفراً لمدة ثلاثة أشهر . و يوافق العميل على ان الاجراء الذي يتخذه البنك لإيقاف الحساب يكون ساري المفعول و ملزماً للعميل اعتباراً من تاريخ الإشعار او من تاريخ إرسال البنك للإشعار بالفاكس (أو أي وسيلة أخرى) حسب تقدير العميل المطلق حتى و لو لم يستلم العميل ذلك الإشعار لأي سبب كان . و بهذا يتنازل العميل مسبقاً عن أي حق قانوني أو غير ذلك يمكن ان يترتب له في مواجهة البنك في أي اجراءات قضائية مهما كان نوعها تتقدم من إبداء او إقرار البنك بإيقاف الحساب . و عند إقفال الحساب ، يلتزم العميل بأن يعيد للبنك دون تأخير أي شيكات او دفاتر شيكات تكون موجودة بحوزته. و دون إخلال بحقوق البنك في اقفال الحساب دون اشعار للعميل ، يحق للبنك اقفال الحساب دون إشعار العميل اذا (1) اصدر العميل شيكاً واحداً او اكثر دون مؤونة كافية في الحساب، (2) اذا لم يتم استكمال اجراءات الحساب وفقاً لنماذج و سياسة البنك ، أو (3) لأي سبب آخر يراه البنك مناسباً حسب تقديره المطلق . و يحق للبنك حسب تقديره المطلق إبلاغ السلطات المعنية أو الجهات الادارية المختصة باسم العميل.

يجوز للبنك إقفال الحساب بعد مرور 90 يوماً على تاريخ فتحه اذا لم تظهر في الحساب أي ايداعات و اذا بقي رصيد الحساب دائماً صفراً.

14- **المستندات بجوزة العميل:** تكون دفاتر الشيكات او مستندات أخرى صادرة للعميل على مسؤوليته وحده. و لا يكون البنك في أي ظرف كان مسؤولاً عن تزويرها، او فقدانها ، او سرقتها ، او إساءة استخدامها ، او استخدامها من قبل الغير.

## ثالثاً: الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الانترنت/الخدمات المصرفية الهاتفية

(1-3) بهذا يفوض العميل البنك بقبول التعليمات الإلكترونية/الهاتفية و التي يتم اعطائها من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية / الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت/الخدمات المصرفية الهاتفية ، و التصرف بناء على تلك التعليمات ، و القيد والمدين / أو الدائن من/الى حساباته بقيمة العمليات التي يتم تنفيذها من خلال الخدمة و لكن بشرط ان يتم التأكد من صحة هذه العمليات باستخدام رمز هوية المستخدم الخاص بالعميل و كلمة سر جلسة الاستخدام و كلمة سر الرسائل المأمونة.

(2-3) في حالة تفويض شخصين او اكثر من قبل العميل ("الأشخاص المفوضون") فيما يتعلق بأي حساب ، يكون للبنك الحق عند تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت/ الخدمات المصرفية الهاتفية بقبول تعليمات تسمح بالسحب من الحساب التي يعطيها اي من الأشخاص المفوضين من قبل العميل، و التصرف بناء على تلك التعليمات. ويكون العميل مسؤولاً عن كافة العمليات التي يقوم الأشخاص المفوضون بتنفيذها باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت/ الخدمات المصرفية الهاتفية و سداد أي مديونية تترتب على الحساب نتيجة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية/ الخدمات المصرفية عبر الانترنت /الخدمات المصرفية الهاتفية . و يجب على العميل أن يأخذ في الإعتبار بشكل خاص انه يسمح باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الانترنت/ الخدمات المصرفية الهاتفية من قبل أي شخص مفوض بذلك من العميل و يوافق العميل على انه يجوز لأي شخص اعطاء التعليمات عبر الهاتف/الانترنت/الكترونيا للبنك دون الإلتزام بالتوقيعات المشتركة للأشخاص المفوضين من قبل العميل لتشغيل الحساب.

(3-3) في حالة قيام العميل بتفويض شخصين او اكثر ("الأشخاص المفوضون") فيما يتعلق بأي حساب، يكون للبنك الحق و التفويض عند تقديم الخدمات المصرفية عبر الانترنت قبول تعليمات تسمح بالسحب من الحساب التي يعطيها اي من الأشخاص المفوضين من قبل العميل و التصرف بناء عليه ، و في حالة اشتراط توقيعات مشتركة ، يتم تخصيص مستويات متعددة للمفوضين بالتوقيع، و يكون العمل مسؤولاً عن كافة العمليات التي يتم تنفيذها من قبل الأشخاص المفوضين باستخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت و عن سداد أي مديونية تترتب على الحساب نتيجة استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت. و يقر العميل و يقبل بان البنك يسمح لأي شخص مفوض من قبل العميل أن يستخدم الخدمات المصرفية عبر الانترنت، و في حالة اشتراط توقيعات مشتركة ، يتم التفويض عبر مزيج مستويات التفويض المذكور آنفاً.

(4-3) يلتزم العميل و الشخص (الأشخاص) الذين يفوضهم حسب الأصول، بما يلي:

1-4-3 الاحتفاظ برمز هوية المستخدم و كلمة السر في مكان سري و عدم كتابة رمز هوية المستخدم و كلمة السر بأي شكل و في أي موضع مهما كان.

2-4-3 اتخاذ كافة التدابير الوقائية المعقولة لمنع الاستخدام غير المصرح به لرمز هوية المستخدم و كلمة السر.

3-4-3 عدم القيام أبداً بالتصريح برمز هوية المستخدم لأي طرف ثالث فيما عدا موظفي البنك المعنيين.

4-4-3 عدم القيام أبداً بالتصريح بكلمة السر لأي شخص كان بما في ذلك موظفي البنك.

(5-3) يكون العميل مسؤولاً عن أي تبعات تنشأ عن فقد العميل لرقم هوية المستخدم او كلمة السر الخاصة به او الإفشاء بهما و استخدامها بشكل غير مشروع، و يلتزم البنك ببذل قصارى جهده لمساعدة العميل في تجاوز أي خسائر، و لكنه لا يكون مسؤولاً و/أو مطالباً فيما يتعلق بأي من تلك التبعات. و يجب على العميل ان يقوم بإبلاغ البنك فوراً عن أي فقدان او إفشاء او استخدام غير مشروع و ان يقوم بالتدابير اللازمة لتغيير كلمة السر الخاصة به . فمماذا لا يتم العميل بذلك ، يكون العميل مسؤولاً عن أي عمليات مصرح بها تتم باسمه و يترتب عليها أي خسائر مالية او أي تبعات أخرى مهما كانت. و يقر و يقبل العميل بأنه مسؤول عن استخدام الخدمة فقط بما يتفق مع الاستخدام المقرر لها . كما يقر العميل و يقبل بأنه يتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار او المطالبات او الدعاوى القضائية التي يمكن ان تنشأ عن الاستخدام غير الصحيح للخدمة من قبل العميل او من قبل أي من الأشخاص المفوضين .

(6-3) يلتزم البنك بأن يبذل قصارى جهده لتنفيذ أي عمليات في اليوم الذي يطلبه العميل. و لكن لا يكون البنك ملزماً بذلك ، كما انه لا يكون مسؤولاً تجاه العميل عن عدم تمكنه من ذلك أي سبب كان. كذلك ودون إخلال بالشروط و الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية، يحتفظ البنك بالحق في عكس أي قيد و اجراء أي تعديل يمكن ان يكون مطلوباً او ضرورياً على الحساب أو الحسابات في يوم العمل الذي يلي اليوم الذي اجري فيه القيد او في اول يوم عمل ممكن بعد تاريخ اجراء القيد.

(7-3) اذا شك العميل او أي من الأشخاص الذين يفوضهم حسب الأصول بان هناك من يعرف كلمة السر الخاصة به ، يجب على العميل ان يقوم بإبلاغ البنك فوراً و تغيير كلمة السر. فإذا لم يتم العميل بذلك، يكون العميل مسؤولاً عن أي عمليات غير مصرح بها تجري باسمه و تنجم عنها خسائر مالية او أي تبعات أخرى مهما كانت .

(8-3) لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تبعات تضر بالعميل ناتجة عن تعرض العميل لفقد او كشف او استخدام احتيالي لرمز هوية المستخدم الخاص بالعميل او كلمة سره .

(9-3) لا يؤدي تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت/ الخدمات المصرفية الهاتفية الى اعطاء العميل أي حق في السحب على المكشوف من حساب/حساباته و في جميع الأحوال لا يجوز السحب على المكشوف من حساب/حساباته.

(10-3) يقر العميل و يؤكد بان العمليات التي يتم تنفيذها بواسطة الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الانترنت/ الخدمات المصرفية الهاتفية تكون خاضعة للحدود التي يفرضها او يقرها البنك من حين الى آخر ، سواء نتيجة نظم البنك الداخلية او بفعل الاجراءات الرقابية او الحدود او القيود المطلوبة او المفروضة من قبل أي سلطة قانونية او نظامية. و بهذا يبلغ البنك السعودي للاستثمار العميل أن البنك لا يتحمل أي مسؤولية مهما كانت عن أي مطالبات او دعوى قضائية او خسائر او اضرار سواء كانت استباقية او تنشأ بشكل مباشر او غير مباشر عن استخدام العميل او اي من الأشخاص المفوضين للخدمات و ذلك فيما يتعلق بتلك الاجزاء من الخدمات التي يتم تنفيذها عبر الهاتف/الخدمات المصرفية الهاتفية).

(11-3) يقر العميل و يقبل بان البنك يتصرف بناء على تعليمات العميل فيما يتعلق بالدفع للغير التي يتم اصدارها من خلال الخدمة و ذلك بأسرع وقت ممكن و لكن على ان يتم ذلك دائماً في الوقت و بالشكل الذي يراه البنك مجدداً و ملائماً و مناسباً لطبيعة تعليمات الدفع للغير الصادرة من العميل.

يقر العميل و يقبل بأن تعليمات الدفع للغير لجهات خارج البنك تعتمد على القيام فيما بعد بإعداد و إرسال الأوامر، سواء تم أعداد تلك الأوامر يدويا أو آليا، من البنك و / أو من خلال جهات أخرى مختلفة باستخدام خدمات الإرسال التي تكون خارجة عن سيطرة البنك.

يقر العميل و يقبل بأن البنك يحتفظ بالحق في التصرف بناء على معلومات الدفع للغير التي يتم إصدارها من خلال الخدمة و ذلك خلال ساعات الدوام العادي للبنك فقط و شرط الإلتزام بالمواعيد النهائية المقررة.

يقر العميل و يقبل بأن البنك يحتفظ بالحق في اختيار أي وسيلة إرسال يراها البنك مناسبة و أن يقوم بإرسال الأوامر إلى و / أو من خلال أي طرف ثالث يراه البنك مناسباً.

يقر العميل و يقبل أنه يجوز للبنك حسب تقديره المطلق و دون الرجوع إلى العميل أو أي طرف ثالث، برفض أو إلغاء أي تعليمات يراها البنك وحده مخالفة لأي أنظمة أو توجيهات تتعلق بمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب .

يقر العميل و يقبل بأن الشروط و الأحكام الخارجية التي يعتمدها البنك والتي تسري على المدفوعات للغير وغير المشمولة بالضرورة في هذه الاتفاقية ، تسري على تعليمات العميل فيما يتعلق بالأوامر والمدفوعات التي تتم من خلال الخدمة.

(12-3) فيما يتعلق بأجزاء الخدمة التي يتم تنفيذها عبر الهاتف، لا يتحمل البنك أي مسؤولية عن أي مطالبة أو دعوى قضائية أو خسائر أو أضرار، سواء كانت تبعية ، أو تنشأ بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام العميل أو أي شخص مسمى للتعليمات المفتوحة أو فيما يتعلق بالخدمة.

يوصى البنك بأن يلتزم العميل التزاماً تاماً باتباع الخطوط العريضة الواردة أدناه عند إصدار العميل تعليمات إلى الخدمة عبر الهاتف للدفع للغير:

1-12-3 اختيار ميزة تقييد المكالمات عند إصدار تلك التعليمات، و أن يقتصر إصدار التعليمات على أرقام الهاتف التي تشتمل على ميزة تقييد المكالمات.

2-12-3 اختيار ميزة التقييد المسبق للمدفوعات لكافة تلك التعليمات مع تحديد حد أقصى للمبلغ و عدد أقصى لعدد العمليات.

3-12-3 اختيار ميزة تقييد الرمز المصرح به لكافة تلك التعليمات.

بهذا يوافق العميل بما لا يقبل النقص بأنه يلتزم بحماية البنك من أي و كافة المطالبات والدعاوى و الأضرار و الخسائر التي يتعرض لها الغير سواء كانت ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن استخدام العميل أو أي شخص مفوض للخدمة لإعطاء أي تعليمات مفتوحة صادرة من العميل أو من قبل أي من أو كافة الأشخاص المفوضين.

يلتزم العميل بأن يتبع توصيات الشركة الصانعة و /أو مقدم الخدمة و/أو الشركة المورددة فيما يتعلق بأمن الأجهزة اليدوية و بطاقات الهاتف الجوال بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أجهزة هاتف السيارات، أو أجهزة الهاتف الجوال أو خدمات الهاتف الخليوي الأخرى أو أي أجهزة يدوية أخرى تستخدم للاتصال عبر الموجات اللاسلكية و التي يتم استخدامها فيما يتعلق بالخدمة.

بهذا يتعهد العميل بما لا يقبل النقص بأن يلتزم بحماية البنك من أي وكافة المطالبات والدعاوى و الأضرار و الخسائر التي يتعرض لها الغير سواء كانت ناشئة بشكل مباشر أو غير مباشر عن عدم قيام العميل أو شخص مفوض باتباع توصيات الشركات الصانعة و / أو مقدمي الخدمة و / أو الموردين بحذائيرها.

(13-3) يقر العميل و يقبل بأن يتحمل المسؤولية الكاملة عن استخدام الخدمة بما يقتصر فقط على الاستخدام المحدد لها. و يقر العميل و يقبل بأنه يتحمل المسؤولية عن كافة الأضرار و المطالبات و الدعاوى القضائية الناشئة عن الاستخدام غير المناسب للبنك من قبل العميل أو من قبل أي من أو كافة الأشخاص المفوضين.

يلتزم العميل باستخدام الخدمة بما يقتصر فقط على ما تقرضه الأنظمة و اللوائح المعمول بها من حين إلى آخر ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الأنظمة و اللوائح المتعلقة بغسيل الأموال و تمويل الإرهاب و مراقبة صرف العملة الأجنبية.

يقر العميل و يقبل بأن يتحمل وحده المسؤولية عن كافة الأضرار و المطالبات و الدعاوى التي تنشأ عن أي استخدام للخدمة من قبل العميل أو من قبل أي من أو كافة الأشخاص المفوضين.

(14-3) يلتزم البنك ببذل قصارى جهده لتقديم الخدمات في الأوقات المذكورة في المواد التسويقية التي يصدرها و لكنه لا يكون ملزماً بتلك الأوقات ، كما أنه لا يكون مسؤولاً عن عدم قدرته على الإلتزام بتلك الأوقات لأي سبب كان .

(15-3) بهذا يقر العميل و البنك بأنهما يدركان و يوافقان على أن تعليمات الدفع و التحويل التي تعطى عبر الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت/ الخدمات المصرفية الهاتفية لا يمكن أن تلغى في اليوم الذي يستحق فيه سداد الدفعة و الحالة و يلتزم البنك ببذل قصارى جهده للإلتزام بأي طلب الغاء ، و لكنه لا يكون مسؤولاً إذا تعذر تنفيذ ذلك الإلغاء .

(16-3) بهذا يوافق البنك و العميل على أنه يجوز لأي منهما إنهاء الخدمات المصرفية الإلكترونية / الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية الهاتفية بأشعار الطرف الآخر. و لا يصبح الأشعار الصادر من العميل إلى البنك ساري المفعول إلا بعد أن يستلم البنك ذلك الأشعار كتابة.

(17-3) بهذا يصرح البنك و يقبل العميل بأن المعلومات المعطاة عن أسعار الصرف و العمولة و الأسهم المحلية من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية / الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية الهاتفية عبر موقع البنك على شبكة الإنترنت لا تعتبر أحدث المعلومات المنحلة في الخدمة وبالتالي فإن تلك المعلومات تكون دائماً استدلالية و لا يضمن البنك أن تلك المعلومات تمثل الأوضاع /الأحوال / المعلومات الفعلية السائدة في السوق في ذلك الوقت.

(18-3) لا يكون البنك مطالباً أو مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات مهما كان نوعها يتعرض لها أو يتكبدها العميل أو الغير بسبب عدم دقة المعلومات المالية أو المعلومات الأخرى المقدمة من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية / الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية الهاتفية .

(19-3) يقر العميل بأنه على علم تام بالحدود و القيود التقنيّة على استخدام الخدمة و أن توفر الخدمة يعتمد على استخدام التقنيّة و القيود المفروضة على الاستخدام، و بهذا فإنه يخلى طرف البنك من أي مسؤولية ترتب عن ذلك أو عن عدم قدرته على استخدام الخدمة لأي سبب كان.

(20-3) بهذا يقر العميل و يوافق على أنه لا يحصل على أي حق في ملكية أي برامج أو رموز برمجية أو مواصفات أو أساليب أو معلومات أخرى يقدمها البنك للعميل لأغراض الخدمة. كذلك فإن العميل لا يحصل على أي حق في أي ملكية فكرية أو حقوق نشر لأي مما سبق. و يقر العميل و يقبل بأن أي جهاز ترميز مزامن يقدمه البنك للعميل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أمن الأجهزة و البطاقة المرزمة مغناطيسياً و البطاقات التي تحتوي على شرائح إلكترونية، هي و تبقى ملكاً للبنك. و يقر العميل و يقبل بأنه يجب أن تعاد أي من تلك الأجهزة و البطاقة المرزمة مغناطيسياً و البطاقات التي تحتوي على الحسابات الإلكترونية هي و تبقى ملكاً للبنك. و يقر العميل و يقبل بأنه يجب أن تعاد أي من تلك الأجهزة إلى البنك فوراً على نفقة العميل عند انتهاء أو إنهاء الخدمات أو هذه الاتفاقية كما يقر العميل بأنه في حالة فقدان ذلك الجهاز أو تعرضه للضرر أو عدم إعادته خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الإنهاء أو الإلغاء، يكون العميل مسؤولاً تجاه البنك عن التكاليف التي يتكبدها البنك والتي يحددها البنك وحده لاستبدال ذلك الجهاز.

(21-3) يتقاضى البنك من العميل و يوافق العميل على أن يدفع للبنك رسوماً و مصاريف الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية الهاتفية . و يحتفظ البنك بالحق في تطبيق أو تعديل هذه الرسوم و المصاريف فيما ي و وقت بعد إعطاء إشعار للعميل بالطريقة التي يختارها البنك.

**رابعا : اتفاقية تعليمات شفوية**

يؤوض العميل البنك صراحة بأن يقبل التعليمات الهاتفية أو بالبريد الإلكتروني أو بواسطة الفاكس و التعليمات الشفوية الأخرى ( " التعليمات الشفوية") بشأن التصرف بالأموال الموجودة في جميع حساباته لدى البنك ، سواء كانت موجودة حالياً أو في المستقبل ، و أن يعمل البنك بموجب هذه التعليمات بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، دفع الأموال و / أو تحويلها و / أو عمليات صرف العملة الأجنبية، و أو تعديلات الاستثمارات. و يوافق العميل بأنه يجوز إعطاء هذه التعليمات للبنك من جانبه أو من جانب وكيله الشرعي أو أي شخص آخر يعتقد البنك بمحض تقديره مغناطيسياً أو البطاقات التي تحتوي على الحسابات الإلكترونية هي و تبقى ملكاً للبنك. و يقر العميل و يقبل بأنه يجب أن تعاد أي من تلك الأجهزة إلى البنك فوراً على نفقة العميل عند انتهاء أو إنهاء الخدمات أو هذه الاتفاقية كما يقر العميل بأنه في حالة فقدان ذلك الجهاز أو تعرضه للضرر أو عدم إعادته خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ الإنهاء أو الإلغاء، يكون العميل مسؤولاً تجاه البنك عن التكاليف التي يتكبدها البنك والتي يحددها البنك وحده لاستبدال ذلك الجهاز.

(21-3) يتقاضى البنك من العميل و يوافق العميل على أن يدفع للبنك رسوماً و مصاريف الخدمات المصرفية الإلكترونية/الخدمات المصرفية عبر الإنترنت / الخدمات المصرفية الهاتفية . و يحتفظ البنك بالحق في تطبيق أو تعديل هذه الرسوم و المصاريف فيما ي و وقت بعد إعطاء إشعار للعميل بالطريقة التي يختارها البنك.

**خامساً : الشروط و الأحكام العامة**

(1-5) يوافق العميل على أن البنك يمكن أن يقدم بعض المعلومات الخاصة بالعميل إلى بعض الشركات لأغراض التسويق. فإذا اقتضى القانون فيما يتعلق ببعض الخدمات أن يقوم البنك بإعطاء بعض المعلومات الخاصة بالعميل يكون البنك ملزماً بذلك دون أن ترتب عليه أي مسؤولية.

(2-5) لا يكون البنك مسؤولاً عن أي ضرر / اذي يلحق بالعميل بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة ما يلي (على سبيل المثال لا الحصر):

1-2-5 عدم قدرة العميل على الاتصال بالخدمة المصرفية الهاتفية أو الوصول إلى موقع البنك على شبكة الإنترنت لأي سبب نتج عن انقطاع في خدمة الاتصالات و التجميد المؤقت لأشراكه أو إنهاء أشراكه ، أو إنهاء / انتهاء اتفاقيته مع أي مقدم خدمة إنترنت ، أو مع أي هيئة اتصالات أو لأي أسباب أخرى مهما كانت.

2-2-5 عدم تقديم البنك أي من الخدمات أو تنفيذ أي من الألتزامات المذكورة في هذه الاتفاقية إذا كان ذلك بسبب معتبر.

و بالإضافة إلى ذلك ، يسترد البنك من العميل كافة تكاليف العمليات و الخسائر و المصروفات، بما في ذلك الرسوم، و أتعاب المحامين، ان وجد، التي يمكن أن يتكبدها البنك نتيجة تعاملاته مع العميل بما في ذلك أي إخلال من جانب العميل بالالتزامات التعاقدية.

(3-5) يلتزم العميل بدفع أي رسوم أو مصاريف يقررها البنك عن أي من وكافة الخدمات المقدمة للعميل ، بما في ذلك الرسوم و المصاريف المترتبة عن التعديلات التي يتم إجراؤها لتوفير ما يفضله العميل فيما يتعلق بخدمة أو باستخدام تلك الخدمة، حسبما يقرره البنك من حين إلى آخر و يحتفظ البنك بالحق في تطبيق أو تعديل رسومه و مصاريفه في أي وقت. و يوافق العميل البنك بأن يخصم من حسابه أي رسوم أو مصاريف مستحقة نتيجة هذه الاتفاقية.

(4-5) تعتبر دفاتر و سجلات و وثائق و سندات و إشعارات البنك و مستنداته الأخرى المتعلقة بالعمليات إثباتات قاطعة يعتمد عليها في حسم أي خلافات تتعلق بالأرقام و البيانات و المعلومات أو الرسوم أو الحقائق و العمليات و التعليمات أو أي مسألة أخرى أو خلاف آخر ينشأ بين البنك و العميل.

(5-5) بهذا يوافق العميل على قيام البنك بتسجيل كافة التعليمات التي يجريها مع البنك و لا يكون البنك مسؤولاً عن أي تبعات تنشأ عن تسجيل تلك الاتصالات. و تبقى كافة التعليمات الشفوية التي يتلقاها البنك عبر الخطوط الهاتفية الخاصة سارية المفعول على الرغم من وفاة العميل أو إفلاسه أو تصفيته وذلك إلى أن يتم استلام البنك إشعاراً كتابياً بالوفاة أو الإفلاس أو التصفية أو بإلغاء تلك التعليمات من الجهات المختصة.

(6-5) يحتفظ البنك بالحق في تحديد أولوية العملية و العمليات على ضوء الترتيبات الأخرى القائمة مع البنك.

(7-5) لا يكون البنك مسؤولاً عن أي خسارة أو ضرر أو تكلفة أو مصروفات مهما كانت يتعرض لها أو يتكبدها العميل نتيجة إخلال العميل بهذه الشروط و الأحكام.

(8-5) لا يشكل اي تصرف أو تأخير أو سهو من جانب البنك تنازلاً أو تسامحاً بأي من حقوق وصلاحيات البنك، فيما عدا ما يلتزم به البنك بموجب نص كتابي صريح وتكون الحقوق والتعويضات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية مضافة الى الحقوق والتعويضات التي يكفلها القانون.

(9-5) يشكل عدم تنفيذ العميل بأي شرط أو حكم من شروط وأحكام هذه الاتفاقية حالة تقصير تخول البنك، وفقاً لتقديره المطلق، اللجوء الى اية تدابير قانونية متاحة له بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب اي قانون وانظام منطبق. (10-5) يوافق العميل على ان تكون جميع أصوله في الحسابات الخاصة بالعميل لدى البنك اياً كان نوعها بما في ذلك السندات لأمر والشيكات الصادرة لصالح العميل أو لأمره والنقود ضامنة بصفة مستمرة لسداد إلتزامات العميل ومسؤولياته بالكامل تجاه البنك.

(11-5) يوافق العميل بموجب هذه الاتفاقية على ان يخلي طرف البنك ويعرضه عن كافة المصاريف التي دفعها او التي قد يكون البنك مسؤولاً عن دفعها، لأي سبب كان، بما في ذلك دون الحصر، الأتعاب القانونية وغيرها من المصاريف التي قد يتكبدها البنك في العمل على تنفيذ حقوقه بموجب هذه الاتفاقية أو العمل نيابة عن العميل على تنفيذ اي من حقوق العميل المحدية فيما يتعلق باي من اعمل العميل أو عملياته. ويوافق العميل ان للبنك الحق في ان يسترد على الفور اية نفقات يكون قد تكبدها بالعميل لدى البنك اياً كان نوعها بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المصاريف والتعريفات والضرائب التي تنشأ عن القيد القانونية أو الادارية أو التنظيمية المتعلقة بصفقات العملات الأجنبية أو بتحويل ونقل الأموال بالعملات الأجنبية.

#### سادساً : إقرارات العميل

بهذا أقر بأن القانون لا يمنع التعامل معي، وان كافة المعلومات والبيانات التي أعطيها صادقة وصحيحة، وأنتي قد قرأت وفهمت الشروط والأحكام والنصوص الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية. وأشهد بأن كافة المعلومات الواردة في هذه الاتفاقية وحسب المستند المرفق الي هذه الاتفاقية كما وفي طلب فتح الحساب/ الحسابات هي معلومات دقيقة وصحيحة.

وأقر بأن البنك لا يتحمل المسؤولية أمام الجهات الحكومية المعنية عن المبالغ التي أودعها انا شخصياً في حسابي، أو التي يودعها في حسابي آخرون بعلم أو دون علم مني. كما أقر أن البنك لا يتحمل أيضاً مسؤولية سوء قمت أو لم أقم، بعد ذلك بالتصرف بهذه الاموال، دون ان أبلغ البنك رسمياً بوجود تلك الاموال. كذلك اؤكد بأن الاموال المودعة مني أو من مفوضين من قبلي هي من مصادر شرعية، وانني اتحمل مسؤولية خلوها من اي تزوير، وانه لن يتم تعويضني اذا اسلمت البنك مني اية اوراق نقدية مزورة. كما انني التزم بإبلاغ البنك عن مصدر الاموال المودعة او المحولة الى حسابي عند طلب البنك ذلك، ويجوز للبنك تجميد تلك الاموال في حال امتناعي عن إبلاغ البنك عن ذلك المصدر. كما يحق للبنك دون ان تترتب عليه اي مسؤولية مصادرة تلك الاموال وتسليمها الى مؤسسة النقد العربي السعودي اذا تبين ان تلك الاموال مزورة او ثبت أنها من مصدر مشبوه. كما انني ادرك والتزم بان اكون مسؤولاً عن تحديث بياناتي الشخصية عندما يطلب البنك ذلك او بشكل دوري (حسبما يقرره البنك) او كلما طرأ أي تغيير على البيانات، ولكن بما لا يقل عن مرة كل خمس سنوات. وأتعهد بتقديم صورة عن اي مستندات قبل انتهاء صلاحية المستندات الحالية، فإذا لم اقم بذلك افرض البنك بتجميد حسابي / حساباتي.

**مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب :** يوافق العميل ويقر بأنه على معرفة ودراية تامة بنظام مكافحة غسل الاموال الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/39 بتاريخ 1424/6/25 هـ الموافق 2003/8/23م ولائحته التنفيذية وقواعد ولوائح مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب السارية في المملكة العربية السعودية، ويقر العميل ويعلن بأنه على معرفة ودراية تامة بان التورط في نشاطات او تعاملات تندرج ضمن النشاطات والتعاملات المحظورة بموجب هذا النظام ولائحته التنفيذية يعتبر جريمة عقوبتها الغرامة أو السجن وكلاهما معا. ويقر العميل ويعلن بأن جميع الاموال المستثمرة بموجب هذه الاتفاقيات أتت من نشاطات ومصادر مشروعة وغير محرمة. **الشكاوي :** في حالة اعتراض العميل على أية صفقة أو أي إجراء يتعلق بأي صفقة يجب توجيه هذا الاعتراض خطياً الى مسؤول المطالبة والالتزام في البنك خلال مدة اقصاها 15 يوماً من تاريخ الصفقة. ويقر العميل بأنه لا يحق له الاعتراض على اي صفقة او اجراء بعد انقضاء المدة النظامية المحددة آنفاً. كما يمكن للعميل توجيه اية ملاحظات او شكاوي فيما يتعلق بتعاملات العميل مع البنك او مسؤوليه او موظفيه او مستخدميه بالكتابة خطياً الى مسؤول المطابقة والالتزام لدى البنك.

**لا تنازل ضمنى :** أي تخلف من جانب البنك عن ممارسة اي حق أو تدبير بموجب هذه الاتفاقية، و/أو تأخيره في ذلك، لا يعتبر تنازلاً بذلك، كما أن ممارسة اي حق أو تدبير معين أو جزء منه لن يحول دون قيام البنك بمواصلة ممارسة ذلك الحق أو التدبير أو ممارسة اي حق أو تدبير آخر. ان عدم قيام البنك بمطالبة العميل باي من شروط وأحكام هذه الاتفاقية لن يؤدي إلى إبطال هذه الاتفاقية اوي شرط من شروطها او اي حكم من احكامها. إن الحقوق والتدابير الواردة في هذه الاتفاقية هي إضافية ولا تعتبر منفصلة ومستتناة من اي حقوق أو تدابير يسمح بممارستها تحت أي نظام أو قوانين أو لوائح.

**سرية المعلومات :** يقوم البنك بالمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها من العميل ومن خلال تعاملاته مع البنك كما يؤكد البنك بأن العلم بتلك المعلومات متاح لموظفي البنك المصرح لهم الحصول عليها فقط. الا انه يحق للبنك ان يفصح شفاهة او كتابة عن اسم العميل وعنوانه و وضع حساباته واوراقه المالية وموجوداته لدى البنك وتعاملاته المتعلقة بها في الحالات التالية :-

1- اذا كان الإفصاح عنها مطلوباً من قبل أي سلطة نظامية أو قانونية بموجب نظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية أو الأنظمة سارية المفعول في المملكة العربية السعودية.

2- اذا وافق العميل على الإفصاح عنها.

3- إذا كان الإفصاح عنها ضرورياً بشكل معقول لأداء خدمة معينة للعميل.

4- اذا لم تعد المعلومات سرية أو أصبحت متاحة للعموم.

**لغة الاتفاقية :** لقد تم إعداد وإبرام وإنفاذ هذه الاتفاقية فقط باللغة العربية. وعليه، فإن هذه الاتفاقية تخضع وتفسر وفقاً لنصها العربي فقط.

**تغيير شروط الاتفاقية :** يجوز للبنك أن يقوم بتغيير شروط هذه الاتفاقية من حين إلى آخر مع إشعار العميل. ويتعهد العميل و يوافق على الالتزام بالشروط و الأحكام التي يقرها البنك من حين إلى آخر فيما يتعلق بتشغيل أي حساب حالي، أو استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية أو الهاتفية أو عبر الإنترنت، وحسب التعديلات أو الإضافات التي تدخل عليها من حين إلى آخر.

**القانون والولاية القضائية :** تخضع هذه الاتفاقية لأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية. كما تخضع كافة الإجراءات القانونية والدعوى القضائية للولاية غير الحصرية للجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، وهي الولاية القضائية التي يقر العميل في هذه الاتفاقية بتبعية لها. ويوافق العميل على أنه

يحق للبنك رفع دعوى قضائية ضد العميل في أي ولاية قضائية يكون العميل مقيماً فيها، أو يمتلك أموالاً شخصية أو عقارية فيها، أو يقوم بأعمال فيها. كذلك فإن رفع دعوى قضائية في أي ولاية قضائية لا يمنع البنك من رفع دعوى قضائية أخرى في نفس الوقت أو في وقت آخر في ولاية قضائية أخرى واحدة أو أكثر. ويقر العميل بحق البنك في استيفاء أي دين مستحق على العميل من كافة ممتلكات العميل المنقولة وغير المنقولة حسب اختيار وتقدير البنك المطلق دون أن يكون البنك ملزماً بإعطاء العميل إشعار مسبقاً. ويتنازل العميل عن حقوقه في الاعتراض على أي إجراءات يتخذها البنك.

بهذا يقر العميل الموقع أنه بأنه قد قرأ و وافق على الشروط و الأحكام الواردة آنفاً. كما يقر العميل أيضاً بأنه قد فهم الشروط و الأحكام و النصوص الأخرى الواردة في هذه الاتفاقية و بشرطها تنطبق على جميع حسابات العميل لدى البنك.